

عنوان المجلة:

قضايا اسيوية

Journal of Asian Issues

دورية دولية محكمة

رقم التسجيل

VR.3373 – 6327.B

العدد الاول جويلية 2019

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية

برلين- ألمانيا

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany:

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : asian@democraticac.de

" الفجوة الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي وسبل معالجتها "

The food gap in the GCC countries and ways to address them

أ.جاسم مصطفى حسن صادق

المعهد الصناعي- شويخ قسم المواد العامه

ملخص

تعتبر قضية الغذاء مسألة حساسة بالنسبة للدولة في عالم اليوم، خاصة منها الريعية التي تنصرف جل مجهوداتها الاقتصادية الى قطاع المحروقات و الصناعات البترولية؛ هذه المجالات تتوسع على حساب الانتاج الغذائي المحلي؛ الامر الذي يجعل هذه الدول تلجأ الى تلبية حاجياتها الغذائية من الخارج. وتعتبر هذه الدراسة محاولة اكاديمية لتفسير هذه الفجوة الغذائية في دول الخليج قصد فهم هذا المتغير المهم و تقديم توضيحات علمية أكثر.

Abstract:

The issue of food is a sensitive issue for the state in today's world, especially rents, which devote most of its economic efforts to the hydrocarbon sector and petroleum industries. These fields expand at the expense of local food production. This makes them resort to meet their food needs from abroad. The study is an academic attempt to explain this food gap in the Gulf countries in order to understand this important variable and provide more scientific explanations.

المقدمة

أصبحت أزمة الغذاء في العالم قضية كبرى تثير اهتمام جميع البلدان دون استثناء حيث بدأت تتفاقم بصورة متسارعة خصوصاً في ظل نضوب المياه العذبة وزيادة الضغوط على المساحات الخضراء الصالحة للزراعة وذلك بسبب التوسع السكاني والتقدم التكنولوجي بخلاف مشكلات التصحر وزحف الرمال على الأراضي الصالحة للزراعة بالإضافة إلى أن مخاوف العالم من نضوب موارد الطاقة بدأت أغلب الدول المتقدمة تتبنى استراتيجيات تهدف للبحث عن مصادر بديلة للطاقة كالوقود الحيوي والذي يستهلك كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية كالذرة وقصب السكر والقمح وفول الصويا وهو ما جعلنا بالفعل في أزمة غذاء عالمية.

وتحتل قضية الأمن الغذائي أولوية قصوى في دول الخليج، سواء في إطار منظومة مجلس التعاون أو على مستوى كل دولة، في محاولة لوضع حلول ملائمة لتقليص الاعتماد على الخارج في سد الفجوة والحد من تداعياتها السلبية على المجتمعات.

وتؤكد الأرقام تراجع مساهمة القطاع الزراعي في تغطية الأمن الغذائي في منطقة الخليج في السنوات العشر الأخيرة بنسبة عالية، إذ سجلت 8% فقط عام 2012 بعدما كانت 12% عام 2001، في وقت زادت الفجوة الغذائية من تسعة مليارات دولار في 2001 إلى 23.5 مليار دولار عام 2012، أي أنها تضاعفت أكثر من 100 في المئة في العقد الماضي، علماً أن دول المنطقة تستورد 90 % من حاجاتها الغذائية من الخارج.

وفي هذه الدراسة يحاول الباحث تناول قضية الفجوة الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي حيث تعاني تلك الدول من صعوبات كبيرة خاصة بالزراعة تبدأ من المناخ والطبيعة الجغرافية المتميزة بملوحة الأرض وعدم صلاحيتها للزراعة وندرة المياه العذبة سواء في عدم وجود أنهار أو قلة الامطار المتساقطة عليها، بالإضافة إلى التركيبة السكانية التي تميل نحو الحضر وبالتالي ضعف القوة البشرية العاملة في مجال الزراعة.

وتتلخص **مشكلة الدراسة** في أن الظرف الزمني أصبح ضاغط جداً على دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة العالمية للغذاء مما يدفعها إلى ضرورة إيجاد حلول للتحول إلى الإكتفاء الذاتي في الغذاء وسد الفجوة الغذائية القائمة وأمام تلك الدول فرصة الاستفادة من إمكانيات تعاونها مجتمعة من خلال مجلس التعاون الخليجي لمواجهة تلك المشكلة.

وتأتي **أهمية هذا البحث** من طبيعة الموضوع الذي يثار بشكل قوي في الفترات الراهنة من خلال الحكومات والمنظمات الدولية نظراً لاستشعار الخطر الكبير للمشكلة العالمية للغذاء والوعي بضرورة التحرك لاحتواء الازمة والوصول لحلول ناجعة لها.

وبالتالي **يهدف الباحث** من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على حجم مشكلة الفجوة الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي ومحاولة تقديم مجموعة من الحلول العملية لتلك المشكلة في ظل الوضع الاقليمي والدولي الراهن.

ويحاول الباحث **استخدام المنهج الوصفي التحليلي** من خلال وصف المشكلة نظرياً ثم تقديم مجموعة من البيانات والاحصائيات الكمية التي تجعل القضية محددة بشكل واضح.

المحور الاول: العوامل الطبيعية لدول الخليج (الموقع-الزراعة-المياه)

الموقع الجغرافي:

تقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا وتحتل معظم شبه الجزيرة العربية، ويحدها من الشرق خليج عمان والخليج العربي، ومن الغرب البحر الأحمر ومن الشمال العراق والأردن ومن الجنوب الجمهورية اليمنية وبحر العرب، وينحصر موقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين خطي عرض 15 الى 35 شمال خط الاستواء وبين خطي طول 35 الى 60 شرق جرينتش.[1]

ويعتبر موقع دول مجلس التعاون استراتيجيا حيث يتوسط بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويشكل نقطة اتصال بحري وبري وجوي بين دول العالم، ومما زاد في الأهمية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون مواردها النفطية، وامتلاكها لأكبر احتياط بترولي في العالم حيث تمتلك دول المجلس أكثر من 40% من احتياطي البترول في العالم، كما أنها تعتبر من أهم المراكز الرئيسية السياسية للوطن العربي والدول الإسلامية نظرا لوجود الأماكن المقدسة لدى المسلمين في إحدى دولها، ولهذا تمثل مصدر الإشعاع الروحي للمسلمين في جميع أنحاء العالم.[2]

تبلغ مساحة دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 257758060 هيكتار (حوالي 2.423.304 كم) وتمثل السعودية وحدها حوالي 82% من تلك المساحة، في حين تعتبر دولة البحرين هي أصغر تلك الدول كما تعتبر البحرين أيضاً من أصغر الدول في العالم من حيث المساحة.

جدول رقم (1)[3]

المساحة المنزرعة من أراضي دول مجلس التعاون الخليجي

بالألف هيكتار

الدولة	المساحة الكلية	المساحة المزروعة
الإمارات العربية المتحدة	8360.00	83.83
مملكة البحرين	77.09	3.73
المملكة العربية السعودية	214969.00	1136.10
سلطنة عمان	31426.47	156.77
دولة قطر	1143.70	29.93
دولة الكويت	1781.80	15.94
الإجمالي	257758.06	1426.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 37، 2017.

من الجدول يتضح أن هناك محدودية في الأراضي الصالحة للزراعة وهو ما يزيد من توجهها نحو استيراد غالبية احتياجاتها من الغذاء، بالإضافة إلى ذلك هناك ارتفاع في التركيز على بعض الدول في الحصول على السلع الغذائية فمثلاً يتم الاعتماد على البرازيل بشكل رئيسي في استيراد السكر، أما الذرة فيتم الاعتماد على الولايات المتحدة والأرجنتين، والقمح من كندا والاتحاد الأوربي أما الأرز فمن الهند بشكل رئيسي.[(4)]

العامل الديموغرافي

أما من حيث العامل الديموغرافي فقد بلغ عدد سكان مجلس التعاون الخليجي حوالي (53,37) مليون نسمة في عام 2016 ، ويسكن حوالي 14.04% في الريف بينما يسكن حوالي 85,96% من سكان

مجلس التعاون الخليجي في الحواضر، ويلاحظ ارتفاع سكان الحضر في دول مجلس التعاون كافة، وبلغت أعلى نسبة من السكان الحضر في قطر ثم الكويت ثم البحرين ويرجع ارتفاع نسبة التحضر في دول مجلس التعاون الخليجي بصفة رئيسة إلى الهجرة الخارجية، ووجود حجم كبير من القوة العاملة الوافدة التي تقطن في الحواضر[5]

جدول رقم (2)

يوضح السكان وسكان الريف

في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2016

الدولة	عدد السكان	سكان الريف
الإمارات العربية المتحدة	9,121,170	1,385,000
مملكة البحرين	1,423,730	154,000
المملكة العربية السعودية	31,787,580	5,070,000
سلطنة عمان	4,414,050	806,600
دولة قطر	2,569,800	16,000
دولة الكويت	4,052,590	60,000
الإجمالي	53,368,920	7,491,600

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 37، 2017.

ثانياً: أثر عامل المناخ :

يتميز مناخ هذه الدول بأنه صحراوي وشبه صحراوي ترتفع فيه درجة الحرارة صيفا إلى ما يقرب من 50 درجة مئوية وتنخفض شتاء وربما تصل إلى أقل من الصفر المئوي أحيانا في شمال المملكة العربية السعودية. وتتعرض المنطقة بصفة عامة في فصل الشتاء إلى تيارات هوائية باردة

مصحوبة ببعض المنخفضات التي تصلها عن طريق حوض البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى ما يصل إلى المنطقة من تيارات من منطقة مرتفعات سيبيريا وهضبة إيران تسقط على إثرها بعض الأمطار.

وتتعرض معظم دول المجلس لرياح تهب صيفا من مناطق يابسة مما يجعل الرياح عاملا مساعدا في زيادة التبخر والنتح، مما يؤدي إلى فقد كمية من المياه سواء من الأرض أو من النبات. ولا تقتصر أضرار هذه الرياح على المحاصيل النباتية حيث أنها تحمل العواصف الرملية التي تطمر الأراضي الزراعية، كما تعطل الرياح القوية عمليات صيد الأسماك. (6)

مصادر المياه

1- المياه السطحية:

تعتبر الأمطار بدول المجلس قليلة، حيث يتروح معدل سقوطها السنوي من 32. 193 ملم يسقط معظمها شتاء، ومعظم المياه المتكونة من الأمطار لا يستفاد منها حيث تتجه إلى المنحدرات ومنها إلى البحر، كما أنها تفقد كمية منها عن طريق التبخر أثناء نزولها وجريان السيول عن سطح الأرض بسبب الحرارة والرياح وقلة الرطوبة. إلا أن هذه الظاهرة بدأت تختفي بعد إنشاء العديد من السدود لحجز المياه والاستفادة منها وخاصة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، والمنطقة عموما جافة قليلة الرطوبة صيفا ونسبة التبخر عالية حيث تتعرض لأشعة الشمس العمودية معظم أيام السنة. (7)

جدول (3)

يوضح معدلات تساقط الأمطار خلال عام 2016

الدولة	معدلات تساقط الأمطار وبالمليتر
الإمارات العربية المتحدة	32.7
مملكة البحرين	60.1
المملكة العربية السعودية	193.7

سلطنة عمان	107.7
دولة قطر	77.7
دولة الكويت	42.9

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017، ص12

وتشكل مياه الأمطار المصدر الرئيسي للتغذية الطبيعية للعديد من الاحواض المائية بالمنطقة إلا أن نحو 85% من مساحة هذه الأحواض شديدة الجفاف ومياهها غير صالحة للزراعة.

2- المياه الجوفية:

تختلف نوعية المياه الجوفية من حوض مائي إلى آخر فمعظم موارد المياه الجوفية توجد في المنطقة الوسطى من المملكة العربية السعودية ويعود تكوينها إلى العصور القديمة ومن أهم خزانات المياه أحواض المنطقة الشرقية وحوض الحماد والربع الخالي وجميعها في المملكة العربية السعودية وتشير بيانات منظمة الأغذية الزراعية للأمم المتحدة أن المياه الجوفية تعد المصدر الرئيسي للمياه العذبة في البحرين والكويت وقطر والسعودية أما المياه السطحية فسائدة في عمان والإمارات [8]

3- المياه المعالجة والمحلاة:

تعد دول الخليج من اكبر مناطق العالم انتاجاً للمياه غير التقليدية إما بواسطة تحلية مياه البحر أو تنقية مياه الصرف الصحي وإعادة استخدام مياهها في الإنتاج الزراعي وذلك على الرغم من تكلفتها الباهظة. [9]

الخصائص الطبيعية :

يكاد السطح يكون مستويا في معظم أنحاء دول المجلس ما عدا بعض الأجزاء من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان حيث توجد الجبال التي تختلف مكوناتها وطبوغرافيتها من مكان لآخر، وتتخللها كثير من الأودية والشعاب، وتتشابه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التضاريس حيث يمكن تقسيم طبوغرافية المنطقة إلى: [10]

- سهول ساحلية تشغل المناطق المحاذية لسواحل البحار تختلف طولا وعرضا، تتخللها بعض السبخات الغير صالحة للزراعة.

- مناطق جبلية تختلف في الارتفاع من منطقة لأخرى حيث يبلغ أقصى ارتفاع عن سطح البحر اكثر من 3000 متر.

- مناطق صحراوية منبسطة والتي عادة ما تتواجد بها التجمعات السكانية سواء المجتمعات الرعوية او الزراعية أو التجارية حيث تتوافر الموارد المناسبة.

- مناطق رملية تغطيها الكثبان الرملية الزاحفة والمستقرة والتي تختلف في الارتفاع من مكان لآخر كما في صحراء النفود والدهناء ومنطقة الربع الخالي.

- الشعاب والأودية التي تخترق المناطق الصحراوية والجبلية باتجاهات وأطوال مختلفة والتي تتواجد على ضفافها الواحات والتجمعات الزراعية منذ القدم نظرا لتوفر المياه والتربة الجيدة.

والغالب في التكوينات الجيولوجية للمنطقة هي تكوينات الصخور الرسوبية التي تشكل أهمية كبيرة من ناحية تواجد المياه الجوفية حيث أن معظم الطبقات الحاملة للمياه الجوفية بدول المجلس هي طبقات رسوبية.

وتتشابه تكوينات تربة الأراضي الزراعية في معظم دول المجلس، فبالرغم من وجود بعض الأراضي ذات التربة الخصبة إلا أن معظم تربتها خشنة القوام تحتوي على نسب مختلفة من الأملاح، وقليلة التماسك، مما يجعل قدرتها على الاحتفاظ بالماء منخفضة وبالتالي قلة الغطاء النباتي مما يعرضها إلى التصحر المستمر وغزو الكثبان الرملية وتقلص الأراضي الزراعية. وتعتبر الصخور الرسوبية من أهم الظواهر الجيولوجية لعموم دول المجلس بالإضافة إلى وجود الكثبان الرملية المتحركة وخاصة في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان

المحور الثاني: الزراعة والأمن الغذائي في مجلس التعاون الخليجي

تعتبر الزراعة والأمن الغذائي من أهم الموضوعات التي تهم أي دولة حيث يهدف الأمن الغذائي إلى توفير الغذاء لكافة أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للغذاء والصحة بشكل دائم ومستمر وبأسعار في متناول الجميع خصوصا المواد الأساسية مثل الحبوب واللحوم والخضروات وكذلك الألبان . وهناك نوعان من الأمن الغذائي المطلق والنسبي، فالمطلق هو إنتاج الغذاء محليا لدرجة الاكتفاء الذاتي،

أما النسبي فهو مقدرة الدولة في توفير الغذاء كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من احتياجات المجتمع للسلع الغذائية .ونظرا للطبيعة الجغرافية لدول المجلس ولنظامها الغذائي، فالأمن الغذائي النسبي هو ما تسعى لتحقيقه ويتطلب تحقيق الأمن الغذائي القدرة على إنتاج أو استيراد السلع الغذائية، وكذلك تخزينها وتوزيعها وضمان الحصول عليها من كافة طبقات المجتمع بأسعار منصفة. (11)

وتمثل الزراعة مشكلة كبيرة لدول مجلس التعاون الخليجي بسبب طبيعة التربة الصحراوية من ناحية والمناخ الحار بالإضافة إلى ندرة الموارد المائية في تلك الدول فتفتقد تلك الدول إلى وجود أنهار أو سهول أو منحدرات جبال(12) وينعكس ذلك على الفارق بين الصادرات والواردات الزراعية حيث بلغت قيمة الصادرات الزراعية في عام 2016 ما قيمته 7884,1 مليون دولار بينما بلغت الواردات الزراعية من نفس العام حوالي 34517,1 مليون دولار وبالتالي تغطي الصادرات فقط 22.8% من قيمة الواردات الزراعية لدول المجلس مجتمعة. (13)

ولقد ارتفع الطلب على المواد الغذائية في دول المجلس منذ الثمانينات بفعل ثلاثة عوامل رئيسية: النمو السكاني، وتغير الأنظمة الغذائية، والاعتماد المتزايد على اللحوم ومشتقات الحليب والسبب يرجع إلى زيادة الدخل، نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وتغير نمط الحياة حيث الرفاهة والاستقرار السياسي والاقتصادي، فقد ارتفعت المستوردات في عام 2008 من بعض الحبوب الرئيسية بنسب عالية، فمثلا القمح بنسبة 180% والسكر 141% والألبان 183% وتبرز أهمية الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كهدف استراتيجي تسعى لتحقيقه لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها الارتفاع في أسعار السلع والمنتجات الغذائية، وزيادة الاستهلاك، وقلة الإنتاج بسبب البيئة الشبه صحراوية التي تتميز بها المنطقة ، وقلة توافر الموارد المائية بسبب انخفاض كمية تساقط الأمطار والظروف المناخية القاسية والمتقلبة التي تؤثر على المحاصيل الزراعية. (14)

وقد ساعدت عوامل خارجية في التركيز على الأمن الغذائي منها الكوارث الطبيعية والجفاف وعوامل الاحتباس الحراري، إضافة إلى اتجاه بعض الدول الرئيسية المنتجة للمواد الزراعية إلى تصنيع الوقود الحيوي الذي يعتبر من أهم العوامل في ارتفاع أسعار السلع الزراعية خصوصا في الفترة 2008/2007 وظهرت بوادر الأزمة الغذائية بين عامي 2007-2008 حيث زادت الأسعار العالمية للقمح بنسبة 90% والذرة 20% وفول الصويا 80% مع تدني المخزون العالمي من الحبوب. (15)

وحيث أن الزراعة تستهلك نسبة تزيد عن 80% من المياه، فالثروة المائية في دول المجلس نادرة إلى حد ما لموقع المنطقة في نطاق الحزام الصحراوي، كذلك أثرت عوامل نمو الدخل والنمو السكاني، والتوسع العمراني في زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والحيوانية ويعتبر الإنتاج والطلب هما المحددان الرئيسيان للتوقعات المتعلقة بالفجوة الغذائية في الأجل الطويل في دول المجلس وتتأرجح نسب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي لدول المجلس ما دون 4% متأثرة بارتفاع وانخفاض أسعار النفط التي تشكل أعلى نسبة في الدخل القومي.[16]

المحور الثالث: الفجوة الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي

تعزى الفجوة الغذائية في دول الخليج العوامل التالية:[17]

- يوجد اختلال قائم بين الإنتاج والاستهلاك وبين الواردات والصادرات من السلع الغذائية.
- صعوبة إمكانية تحقيق الأمن الغذائي لبعض السلع الغذائية في ظل محدودية الموارد المائية.
- سياسة الانفتاح الاقتصادي غير المحدودة في معظم دول مجلس التعاون وغياب سياسة حماية الانتاج المحلي.
- نمط برامج التنمية الاقتصادية المعتمدة في دول مجلس التعاون من حيث تدني مستوى الاعتمادات المخصصة للقطاع الزراعي ومحدودية نصيب القطاع من حصص الاستثمار القطاعي وانعكاس ذلك على نسبة المساهمة الزراعية في الناتج الإجمالي القومي.
- نمط الموارد الزراعية المتاحة حيث يعاني من شح ملحوظ في الموارد المائية وانخفاضاً في مواصفات التربة الزراعية وانخفاض أو انعدام المراعي الطبيعية.

مسببات الفجوة الغذائية والمائية في دول المجلس:

يمكن تلخيص الأسباب التي ساهمت وتساهم في اتساع الفجوة الغذائية والمائية في دول مجلس التعاون في المكونات التالية:[18]

- الطبيعة الجغرافية حيث المناخ الشبه قاري، إذ يبلغ معدل هطول الأمطار 150 ملم، وكذلك ضيق المساحة الزراعية وندرة المياه الجوفية.
- قلة الطاقة الإنتاجية للصناعات الغذائية وضعف قدرتها على تلبية احتياجات السوق كماً ونوعاً.

- محدودية التنسيق الخليجي والمشروعات المشتركة في المجال الزراعي ، وضعف الاستثمار والتمويل.

- الزيادة السكانية والنمط الاستهلاكي.

الإكتفاء الذاتي

يمكن تصنيف معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي كالتالي:

- مجموعة ذات معدلات إكتفاء ذاتي منخفضة وتشمل السلع النباتية كالحبوب (من 0.3: 11.5%) واللحوم والألبان ونتجاتها (36:37.5%)
- مجموعة ذات معدلات إكتفاء ذاتي مرتفعة وتشمل البطاطس وبيض المائدة والتمور (80: 92.5%)
- مجموعة ذات معدلات إكتفاء ذاتي متوسطة وتشمل الفاكهة والأسماك والخضر (56: 76.6%)

ولقد بلغت الفجوة الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2016 نحو 13.73 مليار دولار وتشكل نحو 41% من الفجوة الغذائية في العالم العربي وتتراوح مساهمة المجموعات السلعية الرئيسية في القيمة الإجمالية لسلع العجز في دول مجلس التعاون الخليجي نحو 42.71% للحبوب ، 14.25% للحوم والدواجن، 11.44% للألبان ومنتجاتها و7.58 للحوم الحمراء ، 6.64% للفاكهة ، 4.69% للزيوت النباتية ، 4.29% للأسماك ، و2.82% للسكر وتساهم تلك السلع مجتمعة بنحو 93.41% من القيمة الاجمالية لسلع العجز. (19)

جدول رقم (4)

يوضح نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي عام 2016

مليون دولار

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الزراعي الإجمالي	النسبة %
الإمارات	348743,63	2795,36	0.8
البحرين	31458,26	104,68	0,3
السعودية	645741,64	17342,18	2,6
عمان	66290,52	1276,32	1.92
قطر	152451,86	278,99	0,183
الكويت	110875,58	629,38	0.57

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017.

تتراجع معدلات الإنتاج الزراعي في دول مجلس التعان الخليجي ويوضح ذلك نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي فهو لا يتجاوز 2,6% في أعلى تلك الدول وهي المملكة العربية السعودية.

دور دول المجلس في احتواء الفجوة الغذائية:

بذلت دول مجلس التعاون جهودا مختلفة من أجل التقليل من فجوة الغذاء وتوفير الأمن الغذائي إدراكا منها بحجم الآثار السلبية اقتصاديا واجتماعيا وتنمويا خصوصا مع التزايد المستمر في اتساع هذه الفجوة، وأصبحت قضية الأمن الغذائي والمائي على رأس الموضوعات التي يتم مناقشتها في إطار منظومة دول المجلس، وتبلورت جهود مجلس التعاون في تكليف المجلس الأعلى للهيئة الاستشارية لدول المجلس في إعداد دراستين عن الأمن الغذائي والمائي بدول المجلس، بهدف وضع الحلول الملائمة

للحد من آثار الفجوة الغذائية السلبية وبدراسة تطوير المحاصيل الزراعية المستوطنة ذات القيمة الاقتصادية العالية، مثل النخيل وزيادة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي[20]

ولقد اعتمدت الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على غرار دول أخرى خاصة الصين وكوريا الجنوبية استراتيجية تقضي بحيازة أراضي صالحة للزراعة في بلدان اجنبية والغاية تقضي بممارسة الزراعة المكثفة في الخارج وإعادة استيراد المنتجات إلى الأسواق المحلية من الناحية النظرية ونظراً إلى أن هذه الاستراتيجية تستهدف الأراضي في البلدان النامية ذات الإنتاجية الزراعية المتدنية فيمكن أن تكون الفائدة على الدولة المستثمرة والمضيفة على حد سواء.[21]

الخاتمة

وجدت الدراسة أن أزمة الغذاء العالمية استفحلت في الفترة الأخيرة وهو ما زاد الضغوط على دول مجلس التعاون الخليجي ورتب عليها ضرورة التحرك السريع لاحتواء المشكلة، ويمكن تقديم مجموعة من الحلول فيما يلي:

- ضرورة العمل بفكر جديد لتحقيق تنمية زراعية مستدامة
- خلق بيئة محفزة للتنمية الزراعية والامن الغذائي
- العمل على تطوير تكنولوجيا وأدوات تعظيم استثمار الموارد المادية والبشرية
- العمل على إيجاد مناخ مشجع على التنمية الزراعية والاستثمار فيها
- تكامل الأدوار الدولية والإقليمية في تطوير برامج نهضة زراعية شاملة مستدامة تتضمن (حشد الموارد والقدرات المتاحة – تنظيم تجارة السلع والمنتجات الزراعية بين الدول – تامين انسياب امدادات كافية ومستدامة من الغذاء من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة)
- دراسة الوضع الراهن والمتوقع للأمن الغذائي في الخليج
- الاستثمار الزراعي الخارجي وأهميته في تحقيق الأمن الغذائي الخليجي.

---

(1) فهد بن عبدالرحمن آل ثان، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا - تطبيقات على دول مجلس لتعاون الخليجي، عمان ، دار وائل للنشر ، 2000م، ص 19

(2) فهد بن عبدالرحمن آل ثان، مرجع سابق ص 22

(4) خيارات الأمن الغذائي الخليجي، المؤتمر العربي الخامس للاستثمار في الامن الغذائي، الاتحاد العام للغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الفجيرة، 3-4 مايو 2016، ص 22

(5) د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق، ص 36.

(6) محمد متولي ، حوض الخليج العربي ، الجزء الأول ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، 1999، ص 33

(7)محمد متولي ، مرجع سابق، ص 33

(8) جمال داود، أزمة المياة والغذاء في دول مجلس التعاون الخليجي: الأبعاد والحلول، في " ملتقى هواجس أمن الغذاء والماء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنامة، 20 إبريل 2017، ص 14

(9) جمال داود، مرجع سابق، ص 15

(10) محمد متولي، مرجع سابق، ص 43

(11) د. هلال بن سعود بن حمد أمبوسعيدي، الأمن الغذائي والأمن المائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، العدد 72، ديسمبر 2010، ص 71

(12) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، إدارة الزراعة،" التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، العدد الخامس، الرياض، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مطبعة الأمانة العامة ، 2005، ص 12

(13) الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع وآفاق التطور، في " ملتقى هواجس أمن الغذاء والماء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص 100

(14)عبدالكريم جابر العيساوي ،" الأزمة الغذائية العالمية :الأسباب والانعكاسات على الدول العربية ",(دبي -مركز الخليج للأبحاث ، آراء حول الخليج ، العدد 69، يونيه 2010، ص ص 41.

(15) عبدالكريم جابر العيساوي، مرجع سابق ، ص44

(16) نوزاد عبدالرحمن الهيتي،" الفجوة الغذائية في دول مجلس التعاون وسبل مواجهتها ",(دبي _ مركز الخليج للأبحاث ، آراء حول الخليج ، العدد 69، يونيه 2010، ص ص 18-22.

(17) خيارات الأمن الغذائي الخليجي، مرجع سابق، ص 23

(18)الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ،" الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون :التحديات والحلول "، الرياض، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مطبعة الأمانة العامة،2008

(19) الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع وآفاق التطور، في " ملتقى هواجس أمن الغذاء والماء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنامة، 20 إبريل 2017، ص 109-110

(20)عبدالحفيظ محبوب ،" كيف توازن دول الخليج بين استراتيجيات الأمن الغذائي والأمن المائي ",(دبي -مركز الخليج للأبحاث ، آراء حول الخليج ، العدد 69، يونيه 2010، ص 23-25

(21) بنجامين شيبرد، استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الأراضي الزراعية بالخارج- حالة أثيوبيا، مركز الدراسات الدولية والاقليمية، قطر، كلية الشئون الدولية بجامعة جورجتاون، 2014، ص 1